الأمم المتحدة

E/ECA/COE/43/14

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
27 January 2025

Arabic
Original: English

اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

لجنة خبراء مؤتمر وزراء المالية والتخطيط

والتنمية الاقتصادية الأفريقيين

الاجتماع الثالث والأربعون

أديس أبابا، ١٢-١٤ آذار/مارس ٢٠٢٥

البند ٦ (و) من جدول الأعمال المؤقت*

القضايا النظامية: التقارير المتعلقة بأعمال الهيئات الفرعية

التابعة للجنة الاقتصادية لأفريقيا

تقرير مرحلي عن عمل المعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط

مذكرة من الأمانة

تتشرف أمانة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بأن تحيل إلى أعضاء هذه الأخيرة التقرير المرحلي عن عمل المعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط.

* E/ECA/COE/43/1.

A.25-00064 (A)

تقرير مرحلي عن عمل المعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط

أولا- مقدمة

١- يقدم هذا التقرير إلى مؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين أثناء الدورة السابعة والخمسين للجنة الاقتصادية لأفريقيا، وفقا للممارسات الحالية واستجابة لطلبه الحصولَ على تحديثات منتظمة عن عمل المعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط.[١]

٢- ففي عام ٢٠٢٤، أحرز المعهد تقدمًا كبيرًا في مهمته المتمثلة في تمكين الحكومات الأفريقية من تصميم وتنفيذ سياسات اقتصادية وخطط إنمائية قوية. وسعى المعهد من خلال مبادراته إلى تقديم حلول استباقية من خلال برامج بناء القدرات والبحوث الموجهة نحو السياسات ومنصات تبادل المعارف، علما أن البلدان الأفريقية لا تزال تواجه تحديات اجتماعية واقتصادية، بما في ذلك الضغوط التضخمية، وآثار تغير المناخ وتقلبات الأسواق العالمية.

٣- وقدم المعهد ٣٤ نشاطًا تدريبيًّا في عام ٢٠٢٤، وزوّد ٨٩٢ ٤ مشاركًا من ٤٦ بلدًا، من بينهم ٣٩٦ ١ امرأة، بمهارات في تخطيط الاقتصاد الكلي والتكامل الإقليمي والتنمية الاجتماعية وإدارة الموارد الطبيعية. واستخدم المعهد برامجه الابتكارية لمواجهة التحديات الناشئة مثل تغير المناخ والمخاطر الجيوسياسية، مع التركيز على المرونة وإدارة المخاطر. وشملت أبرز محاور التدريب بناء القدرات في مجال المفاوضات المتعلقة بتغير المناخ للمفاوضين الأفريقيين الشباب، والاستشراف الاستراتيجي، ونمذجة ديناميكيات النظم، واستئناف الجلسات الحضورية في مجالات مواضيعية متنوعة تتماشى مع خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣: ''أفريقيا التي نصبو إليها''.

٤- وظل المعهد رائدًا في مجال الأفكار، حيث استضاف حوارات رفيعة المستوى بشأن السياسات، ونشر ورقات بحثية، وساهم في المناقشة المتعلقة بالتحول الهيكلي في أفريقيا. وشملت أنشطته الرئيسية ست فعاليات بحثية جرى فيها تناول أولويات الخطتين. وقد حضر هذه الأنشطة ٦٠٥ مشاركين. وتضمنت الفعاليات البارزة في عام ٢٠٢٤ تنظيم حلقة دراسية بحثية بشأن الأمن الطاقوي والتحول الهيكلي، وحلقة دراسية تمحورت حول نوع الجنس أقيمت للاحتفال باليوم العالمي للمرأة، وتنظيم الاحتفال الأول ''اليوم الأفريقي للاقتصاد الكلي''. وعُقدت حلقات دراسية أخرى بشأن التكنولوجيات الخضراء، والتحول الهيكلي والتعليم

[١] المعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط هو مؤسسة أفريقية أنشأتها الجمعية العامة للأمم المتحدة بهدف أساسي يتمثل في مرافقة البلدان الأفريقية ودعمها في سعيها لبناء قدرات الموارد البشرية كشرط ضروري للحفاظ على الاستقلال وتعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية. وتتمحور أنشطة المعهد الرئيسية المستمدة من ولايته حول مجموعة من برامج تنمية القدرات والتدريب، فضلا عن طائفة من المبادرات المتعلقة ببحوث السياسات العامة والحوار. ويقدم المعهد أيضا خدمات استشارية للحكومات والمؤسسات العامة بناءً على طلبها، ويقوم مقام منتدى لاستكشاف الأفكار البديلة بشأن التنمية في أفريقيا.

الرقمي، جلبت مشاركين من مختلف القطاعات للدفع بعجلة التغيير في مجال السياسات وتبادل المعارف.

٥- ودعّم المعهد، من خلال مركز الموارد المعرفية التابع له، التدريب والبحث عن طريق توفير الخدمات في مجال المعلومات والتوثيق. وقام بنقل السجلات إلى مستودع جديد تستضيفه اللجنة الاقتصادية لأفريقيا واستمر في تقديم الخدمات عبر الإنترنت. وأطلق المركز أيضا دورة تدريبية ناجحة عبر الإنترنت عن الإلمام بثقافة البيانات لفائدة أمناء المكتبات الأفريقيين، ركزت على إدارة البيانات والبيانات الضخمة، وهو ما يعكس التزام المعهد بالتميز في إدارة المعلومات.

٦- ووضع المعهد مشروع إطارٍ استراتيجي للفترة ٢٠٢٥-٢٠٢٩، سينظر فيه مجلس إدارته توطئة لاعتماده في اجتماعه المقبل. ويَنصبُّ تركيز الإطار على التمكين للتحول الاقتصادي في أفريقيا من خلال بناء القدرات، والبحوث والشراكات. وشدد المعهد، في هذا الإطار، على التكنولوجيا، وبحوث السياسات العامة والبرنامج المتكامل لتنمية القدرات الذي أنشأه لمواءمة جهوده مع خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣ وتعزيز حضوره واستقراره المالي.

٧- ويجري تمويل المعهد عن طريق مساهمات دوله الأعضاء، ومنحة سنوية قدرها ٢,٤ مليون دولار مقدمة من الأمم المتحدة، ودعم من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، وأموال خارجة عن الميزانية، من بين مصادر أخرى. وقد انخفضت مساهمات الدول الأعضاء بنسبة ٧٨ في المائة منذ عام ٢٠١٩، لتصل إلى ٣٩٢ ألف دولار فقط. كما انخفض إلى حد كبير الدعمُ الخارج عن الميزانية الذي تقدمه اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، من ٢,٤٣ مليون دولار في عام ٢٠١٧ إلى ٥١ ألف دولار في عام ٢٠٢٣، بيد أنه شهد انتعاشًا طفيفًا في عام ٢٠٢٤ ليصل إلى ٥٤٠ ألف دولار. وبالنظر إلى ارتفاع رصيد متأخرات دوله الأعضاء إلى ٢٠,٥ مليون دولار في عام ٢٠٢٤، فإن المعهد بحاجة إلى ٢ مليون دولار في عام ٢٠٢٥ لمواصلة عملياته. وللتصدي لعدم استقراره المالي، يعمد المعهد إلى تنويع مصادر تمويله عن طريق تقديم دورات دراسية مقابل رسوم، وإنشاء صندوق للهبات، والنهوض بأطر التعاون حتى يتمكن من تعزيز استدامته المالية، وضمان استقرار الموظفين، ومواصلة الوفاء بولايته.

ثانيا – المساهمة في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣

ألف- التدريب

٨- يتماشى التدريب الذي يقدمه المعهد مع الخطط الإنمائية الوطنية والإقليمية والدولية، مع التركيز بشكل خاص على خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣. وتهدف دوراته إلى تزويد المشاركين بالمهارات اللازمة لصياغة السياسات الإنمائية المراعية للمخاطر، والتخطيط لها، وتنفيذها وإدارتها. وهذا يشمل فهم العمليات الإنمائية؛ وبناء القدرة على الصمود؛

والمشاركة النشطة في الاقتصاد العالمي؛ وتعزيز العناصر الأساسية؛ وإشراك مختلف أصحاب المصلحة، لا سيما من القطاع الخاص؛ وتعبئة الموارد المالية الكافية؛ وترجمة المكاسب الاقتصادية إلى تحسين مستوى الرفاه لجميع المواطنين بشكل منصف ومستدام، بما يكفل عدم تخلف أي شخص عن الركب.

٩- وأجرى المعهد ٣٤ نشاطًا تدريبيًا في عام ٢٠٢٤، تم تقديمها باللغتين الإنجليزية والفرنسية. وكما يتبين من الشكل الأول، فقد أسفرت هذه المبادرات عن الارتقاء بقدرات حوالي ٨٩٢ ٤ من المسؤولين الحكوميين وغيرهم من أصحاب المصلحة، بمن فيهم ٣٩٦ ١ امرأة، من ٤٦ بلدًا. ونُظمت الدورات التدريبية حول أربع مجموعات من المواد الدراسية المعروضة ركزت على تنمية الاقتصاد الكلي والتخطيط، والتكامل الإقليمي، والتنمية الاجتماعية، والإدارة المتكاملة للموارد الطبيعية. وساهم استخدام وسائل التعليم عن بعد، والمختلط (حضوريا وعبر الإنترنت)، والمصمم خصيصًا، والحضوري في نجاح هذه البرامج التدريبية.

الشكل الأول:

عدد المتدربين، ٢٠١٩-٢٠٢٤

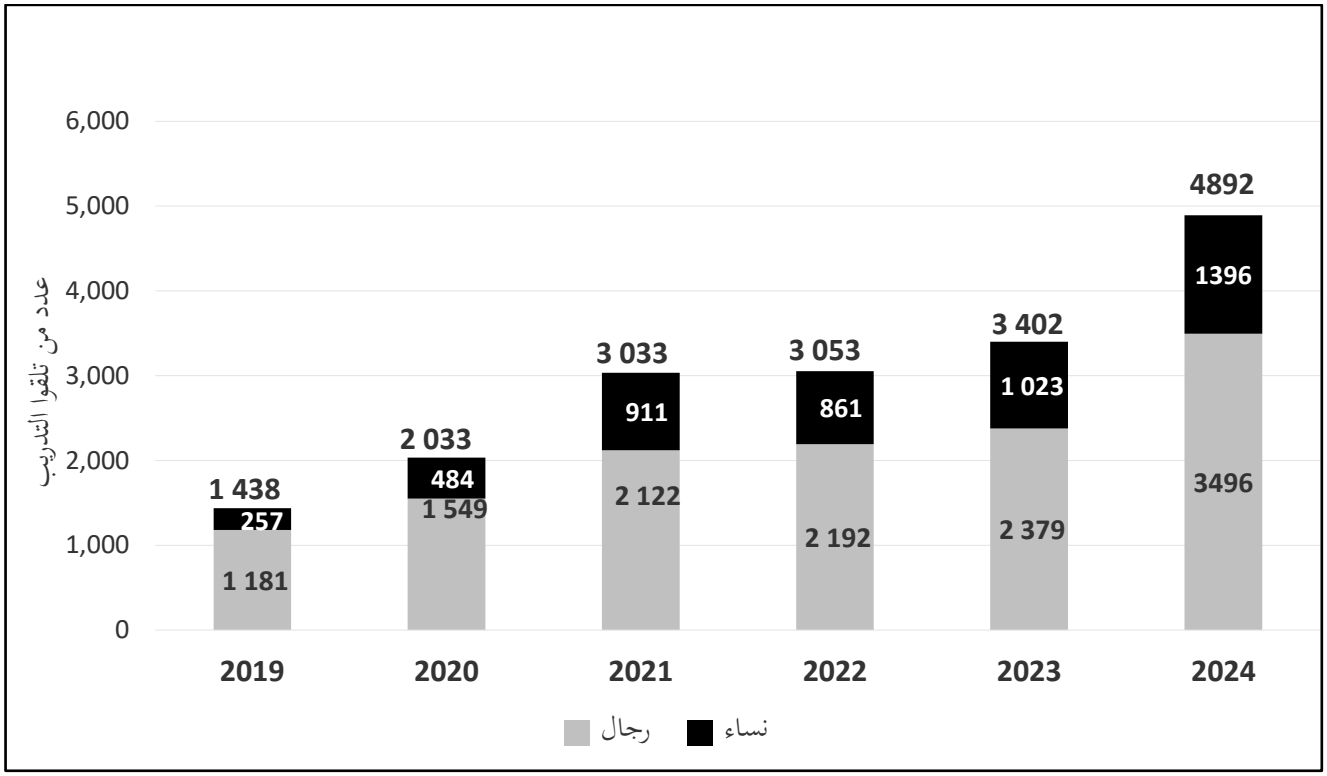

١٠- وواصل المعهد التشديد على تعميم تحليل المخاطر وإدارتها في التخطيط الإنمائي وشرع في إعداد أنشطة بشأن الحماية الاجتماعية. وتحقيقًا لهذه الغاية، نُظمت ثلاث دورات تدريبية ثنائية اللغة لتنمية القدرات، جرى فيها التركيز على تعميم إدارة المخاطر في تخطيط السياسات ووضعها. وعززت هذه الدورات فهم المشاركين للمخاطر، وعدم التيقن والضعف، مع توضيح

ذلك بأمثلة محددة مستقاة من مختلف الأزمات العالمية. وعزز المشاركون مهاراتهم في وضع استراتيجيات منصفة وشاملة تتعلق بإدارة المخاطر وترتبط ارتباطا وثيقا بآليات متماسكة للتخطيط والتمويل لضمان التنفيذ الفعال. واعترافا بأهمية وجود استراتيجيات قوية للتخفيف من المخاطر والحد من الأثر المحتمل للصدمات وتعزيز التأهب للأحداث غير المتوقعة، يشدد المعهد على أهمية بناء اقتصادات قادرة على الصمود. وقام مشارك، ممن حضروا دورة تدريبية عن إدارة المخاطر في ظل حالة عدم التيقن، بتطبيق المهارات التي اكتسبها لوضع اقتراح بشأن السياسيات لولاية كادونا في نيجيريا للتدريب على ريادة الأعمال والمهارات المهنية. وهذا الاقتراح، الذي تم تطويره استجابة لدراسة بينت أن تدني نوعية التعليم، والبطالة والفقر كانت العوامل التي دفعت الشباب نحو الإرهاب، جاء في إطار سلسلة من التدابير المصممة لدعم التعافي من جائحة فيروس كورونا (كوفيد-١٩).[٢] ويهدف الاقتراح إلى تحسين قابلية الشباب للتوظيف من خلال تدابير لتطوير قدرتهم على التكيف والحد من احتمالات تجنيدهم في منظمات إرهابية. وقُدّم الاقتراح إلى مجلس النواب بولاية كادونا في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٤.

١١- وبالتأسيس على الدورة الناجحة التي قدمها في عام ٢٠٢٣ بشأن الاستشراف الاستراتيجي ونمذجة ديناميكيات النظم، قدم المعهد وحدات تدريبية جديدة لتعميق قدرة المشاركين على التصدي لأوجه عدم التيقن وتحديد الاتجاهات الناشئة وصياغة السيناريوهات وتصميم سياسات قوية للتنمية المستدامة في أفريقيا.[٣] وحضر هذه الدورات المتقدمة ٢٠٣ مشاركين ، من بينهم ٣٤ امرأة. وركزت الدورات على التطبيقات العملية وبناء السيناريوهات المصممة خصيصًا للتحديات التي تواجهها أفريقيا، بما في ذلك تغير المناخ، والمخاطر الجيوسياسية وقيود الموارد. وبفضل التعلم التفاعلي، أصبح بمقدور صانعي السياسات الاستعانة بالابتكار، وتعزيز القدرة على الصمود ومواءمة الاستراتيجيات مع أطر التنمية، مثل خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣. والدور المهم الذي يضطلع به المعهد في تشكيل مستقبل أفريقيا في خضم حالة عدم التيقن السائدة على الصعيد العالمي، يتجلى في الالتزام الذي يظهره تجاه بناء قيادة ذات رؤية وحوكمة قادرة على التكيف.

١٢- ولتعزيز مشاركة الشباب والنساء على نحو أكثر شمولا في المفاوضات التي جرت في خلال الدورة التاسعة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، نظم المعهد دورة تدريبية ركزت على تعزيز قدرتهم على المشاركة بنشاط في مسارات العمل المناخية المهمة في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ واتفاق باريس. وتم خلال الدورة تناول مجالات بالغة الأهمية، مثل الانتقال العادل، وتمويل التكيف، وبناء القدرات، وتشغيل صندوق مواجهة الخسائر والأضرار، والمفاوضات المتعلقة بسوق الكربون، وآليات تمويل المناخ. كما تم تناول السبل الكفيلة بالوصول إلى الأموال الموجودة، وتتبع

(٢) Rotimi Adebayo Animasahun, “Terrorism among youths in Nigeria: implication for national stability and integration”, *Open Access Library Journal*, vol. 2, No. 9 (September 2015)

(٣) E/ECA/COE/42/15.

التدفقات المالية، وتطوير المشاريع، وتنفيذ الرصد والتقييم، وإدماج المنظور الجنساني والشبابي في استراتيجيات المناخ. وتمثل الغرض من الدورة في تمكين الشباب والنساء في أفريقيا من إدارة مفاوضات المناخ والدعوة إلى اتخاذ خطوات طموحة لمعالجة أزمة المناخ. واكتسب المشاركون أدوات عملية للتغلب على الحواجز البنيوية وإسماع أصواتهم بصورة أقوى في تشكيل السياسات المفضية إلى التحول. وتم استحداث دورات مصممة خصيصا لتعزيز النُهج المراعية للمنظور الجنساني وتعزيز الابتكار الذي يقوده الشباب في العمل المناخي. واكتسب المشاركون المهارات اللازمة للخوض في المفاوضات، وتوضيح الأولويات الرئيسية والتواصل مع أصحاب المصلحة العالميين، وهو ما يضمن قدرتهم على المساهمة بفعالية في تنفيذ مسارات العمل والدعوة إلى حلول مناخية عادلة. وحضر الدورة ٨٧٤ مشاركًا، حصل ٥٦٤ منهم، من بينهم ١٧٤ امرأة، على شهادات. ومثلت الدورة الناجحة خطوة مهمة نحو تحقيق مساهمات متوازنة جنسانيًّا وبقيادة شبابية في الدورة التاسعة والعشرين والدورات المقبلة لمؤتمر الأطراف وما بعدها.

١٣- وفي خلال الفترة المشمولة بالتقرير، نظم المعهد عددًا من الدورات التدريبية الحضورية، أُدرجت في الجدول ١.

الجدول ١ :

الدورات التدريبية الحضورية التي قدمها المعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط في عام ٢٠٢٤

موضوع الدورة التدريبية	*الفترة*	*المكان*	*المستفيدون*
تمكين النساء والشباب في مجال الزراعة في إطار الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية	٢٦-٣٠ آذار/مارس	بورتو نوفو	إثيوبيا، بنن، بوركينا فاسو، توغو، جمهورية تنزانيا المتحدة، جمهورية الكونغو الديمقراطية، جنوب أفريقيا، غابون، الكاميرون، كوت ديفوار، الكونغو، كينيا، مدغشقر، ملاوي، ناميبيا، النيجر، نيجيريا
مجموعة أدوات تقييم الاقتصاد الأزرق، للمديرين التنفيذيين للمجلس الأعلى للبحار في توغو والأطراف الأخرى المعنية بالاقتصاد الأزرق	١٤-١٨ تشرين الأول/أكتوبر	لومي	توغو
التخطيط الإنمائي والتدريب الاستشرافي للمسؤولين الغينيين	١٦-٢٩ تشرين الأول/أكتوبر	كيندیا، غينيا	غينيا
التدريب على هيكلة، وتحليل ومتابعة تقييم مشاريع التعدين للمديرين التنفيذيين في وزارة الطاقة والمناجم والمحاجر في بوركينا فاسو	٤-١٥ تشرين الثاني/نوفمبر	أوغادوغو	بوركينا فاسو
التخطيط الاستراتيجي	٢٤-٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر	جيبوتي	جيبوتي
تمكين النساء والشباب في مجال الزراعة في إطار الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية	١٥-٢٠ كانون الأول/ديسمبر	بورتو نوفو	إسواتيني، بنن، توغو، الجزائر، السنغال، غابون، الكاميرون، كوت ديفوار، النيجر، نيجيريا.

باء- البحوث

١٤- في عام ٢٠٢٤، واصل المعهد الانخراط في وضع الخطط والأبحاث في مجال السياسات الابتكارية للمساهمة في عمل شعبة التدريب. ومن خلال الحوارات السياساتية الرفيعة المستوى، والحلقات الدراسية عن التنمية، وبرامج الزمالات، قدم المعهد توجيهات استراتيجية لتصميم دوراته، وحرص على تحديث محتوى الدورات وتكييفه وفقا للتغيرات التي تطرأ في بيئة العمل.

١٥- وفي هذا الصدد، شارك ٦٠٥ من المسؤولين الحكوميين وغير من أصحاب المصلحة في ستة أنشطة بحثية تحليلية لتبادل المعارف والدعوة إلى وضع سياسات عامة تعالج القيود التي تعيق التعجيل بتحقيق خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣، والتفكير في تجديد التخطيط الإنمائي بهدف تعزيز الصلة بين بحوث التنمية والإجراءات في مجال السياسة العامة.

١٦- وفي آذار/مارس، أدار عضوٌ في شبكة الاقتصاديين الشباب التابعة للجنة الاقتصادية لأفريقيا من جامعة كينياتا في كينيا حلقة دراسية بحثية عبر الإنترنت، حضرها ٢٠٠ مشارك،

بشأن الأمن الطاقوي والتحول الهيكلي في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، تضمنت تحليلا لتقلبات أسعار النفط. وكان الغرض من الحلقة الدراسية تشجيع الشبكة على دعم الفكر العلمي في أفريقيا. وتناول المشاركون النهج المعتمد للورقة البحثية قيد المناقشة وساهموا بمعلوماتهم الخاصة لإضافة المزيد من الثِقل إلى التحليل الكلي الذي جرى تقديمه.

١٧- وفي آذار/مارس أيضا، واحتفالا باليوم الدولي للمرأة، نُظمت حلقة دراسية إنمائية لخريجي المعهد عن الاستثمار في المرأة من خلال النهوض بالحماية الاجتماعية التي تراعي الفوارق بين الجنسين والرعاية من أجل التعجيل بإحراز التقدم. وكان الغرض من هذه الفعالية، التي حضرها ٧٠ مشاركًا، تشجيع التفكير في التحديات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين، واقتصاد الرعاية الاجتماعية، والحماية الاجتماعية في أفريقيا.

١٨- ومن بين الأنشطة الأخرى التي نُظمت في آذار/مارس عُقد اجتماع مع اللجنة الاستشارية الفنية للمعهد لاطلاع أعضائها على أدوارهم ومسؤولياتهم وعرْض أهم الأنشطة التي اضطلع بها المعهد في عام ٢٠٢٤. وقد صُممت الفعالية في شكل اجتماعٍ تمهيدي وتحضيري للمعتكف الذي عقد في حزيران/يونية ٢٠٢٤.

١٩- وفي حزيران/يونيه، أطلق المعهد النسخة الأولى من ''اليوم الأفريقي للاقتصاد الكلي''، الذي نظمته اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في داكار بالتعاون مع مفوضية الاتحاد الأفريقي ومكتب المنسق المقيم وشركاء آخرين. وكان موضوع اليوم يتعلق بالنُّهج الجاهزة للمستقبل في ما يخص النهوض باستقرار الاقتصاد الكلي والنمو في أفريقيا. وجمعت الفعالية ١٠٠ مشارك، من بينهم ممثلو بلدان أفريقية، ومؤسسات مالية ومنظمات دولية؛ وأكاديميون، وباحثون متخصصون في سياسات الاقتصاد الكلي؛ وأعضاء من شبكة الاقتصاديين الشباب التابعة للجنة الاقتصادية لأفريقيا. وناقش كل فريق من الأفرقة الثلاثة أحد المواضيع التالية: الدروس المستفادة من استقرار الاقتصاد الكلي والنمو في أفريقيا؛ والنُهج الجاهزة للمستقبل في ما يخص النمو الاقتصادي والاستدامة في أفريقيا؛ وحلول التفكير المنظومي لتمكين الشباب من إعادة تصور المشهد الاقتصادي العالمي.

٢٠- وفي تشرين الأول/أكتوبر، عُقدت حلقة دراسية إنمائية عن التكنولوجيات الخضراء للمؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة والفرص التي تتيحها لبناء القدرة على الصمود بين الشباب. وكان الهدف من الحلقة الدراسية، التي حضرها ٨٠ شخصًا عبر الإنترنت، هو إنشاء منصة للمشاركين لمناقشة مسارات النمو المستقبلية القابلة للاستفادة من الإمكانات التي تتيحها التكنولوجيات الخضراء للمؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة، وتبادل المعارف بشأن فرص إيجاد القدرة على الصمود بين الشباب، ومعالجة التوصيات بشأن السياسات المصممة خصيصا وتبادل المعارف بشأن الممارسات الجيدة لتعزيز إمكانات التكنولوجيا الخضراء للمؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة في أفريقيا.

٢١- وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٤ أيضا، نظم المعهد بشكل مشترك مع المكتب الإقليمي لأفريقيا التابع لمكتب التنسيق الإنمائي، حلقة دراسية عن مقتضيات التحول الهيكلي للاقتصادات في أفريقيا. وكان الغرض من هذه الفعالية إتاحة منصة للمشاركين لمناقشة مقتضيات التحول الهيكلي، وصياغة توصيات عملية والاستفادة، في الوقت ذاته، من أدوات الدعم المتاحة للبلدان الأفريقية. وحضر الحلقة الدراسية ١٠٠ مشارك، بمن فيهم خبراء في التحول الاقتصادي في أفريقيا، وخبراء اقتصاديون من مكاتب المنسقين المقيمين، وأعضاء من شبكة الاقتصاديين الشباب التابعة للجنة الاقتصادية لأفريقيا.

٢٢- وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٤، نظم المعهد حلقة دراسية إنمائية عن الاستفادة من التقنيات الرقمية من أجل تعليم شامل للجميع ومستدام وملائم للغرض في أفريقيا. وأتاحت الفعالية فرصة للمشاركين للتفكير في الاعتماد التدريجي للتقنيات الرقمية في التعليم والتدريب في أفريقيا، والتحديات والآفاق المرتبطة بها، وذلك في سياق موضوع الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٢٤: ''تعليم أفريقيا وتزويدها بالمهارات الضرورية للقرن الحادي والعشرين''. وحضر الفعالية ٤٠ مشاركًا عبر الإنترنت و١٥ مشاركًا بالحضور الشخصي.

جيم- الزمالات

٢٣- أطلق المعهد، في إطار ولايته الأساسية وجهوده الرامية إلى تعزيز مهارات المهنيين الشباب، برنامجًا تدريبيًّا قصير الأجل سيدعِّم في إطاره المتدربين الداخليين في إعداد الدراسات، والتقارير، والأوراق، وصحائف الوقائع والرسوم البيانية التوضيحية المتعلقة بشعبة التدريب والبحث. وسيُجري ثلاثة متدربين أبحاثا بشأن الأمن الغذائي، وتمويل المناخ، والتنمية الزراعية.

دال- مركز الموارد المعرفية

٢٤- واصل مركز الموارد المعرفية التابع للمعهد مهمته الأساسية المتمثلة في تلبية احتياجات برامج المعهد التدريبية والبحثية. وتحقق ذلك من خلال تبادل المعلومات وتوفير خدمات التوثيق للمتدربين، وأعضاء هيئة التدريس، والمشاركين في المؤتمرات، والباحثين، والأكاديميين الزائرين، والحكومات.

٢٥- ففي عام ٢٠٢٤، قام المركز بنقل جميع السجلات والملفات المرفقة بها من خادوم مستندات المعهد المستضاف محليًّا إلى قاعدة بيانات معرفية جديدة خاصة بالمعهد تستضيفها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا. ونظرا لاستمرار عملية الصيانة الخاصة بالبيانات، لم تكن الإحصاءات المهمة متاحة للتنزيل وقت إصدار هذا التقرير المرحلي.

٢٦- وواصل المركز خدمة المستفيدين من خدمات المعهد، وهم في المقام الأول المشاركون في الدورات والزملاء، من خلال الخدمات الإلكترونية وتلك المقدمة عن بعد. وقدمت المكتبة

مواد ببليوغرافية مشروحة باللغتين الانكليزية والفرنسية، وواصلت دعم البحث والتعلم عن بعد.

٢٧- وعلاوة على ذلك، أدار المركز دورة ابتكارية على الإنترنت بشأن الإلمام بثقافة البيانات، صُممت خصيصا لأمناء المكتبات والمهنيين الأفريقيين في مجال المعلومات. ومن خلال تلك الدورة، قدم المركز تدريبا متعمقا يهدف إلى بناء قدرات المشاركين في مجال إدارة البيانات، مع إبراز أهمية الإلمام بمجال البيانات الضخمة في سياق المعلومات المعاصرة. ولقيت الدورة رد فعل إيجابيا، وهو ما يدل على التزام المعهد المستمر بتشجيع التفوق في إدارة المعلومات في أفريقيا.

ثالثا – الإطار الاستراتيجي للفترة ٢٠٢٥–٢٠٢٩

٢٨- وضع المعهد مشروع إطارٍ استراتيجي للفترة ٢٠٢٥-٢٠٢٩ أكد فيه التزامه المتجدد بتمكين التحول الاقتصادي في أفريقيا من خلال بناء القدرات والبحوث الابتكارية والشراكات الاستراتيجية. ويتضمن مشروع الإطار ستة توجهات استراتيجية تُركز على تحسين المجالات التالية: التخطيط الإنمائي المتكامل وتمويل التنمية؛ والتكامل الإقليمي، والتنويع الاقتصادي والتصنيع؛ والتنمية الاجتماعية الشاملة للجميع؛ والاستخدام المستدام لإدارة الموارد الطبيعية والقضايا المتعلقة بالمناخ والبيئة؛ وتطوير البنية التحتية؛ والابتكار والتحول الرقمي.

٢٩- وقد نَفذ المعهد هذا الإطار الاستراتيجي بطريقة تعكس أهمية إدارة البرامج المستهدَفة (الدورات المميزة)، والاستفادة من التكنولوجيا، والنهوض ببحوث السياسات ومبادرات إدارة المعارف. وستتمثل إحدى قنوات التنفيذ المهمة في البرنامج المتكامل لتنمية القدرات الذي أطلقته اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لتنسيق جهود بناء القدرات في مختلف شُعَبها حتى تصبح أكثر اتساقا، وأكثر كفاءة وأشد تأثيرا. ومن خلال البرنامج، أصبح التدريب المتخصص ودعم السياسات الذي يقدمه المعهد متسقا مع الإطار التشغيلي للجنة الاقتصادية لأفريقيا، وتم تعزيز الجهود الجماعية للمضي قدما في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣.

٣٠- وفي هذا الإطار الاستراتيجي، يتم إبراز حاجة المعهد إلى تعزيز حضوره المؤسسي وتحسين مشاركة أصحاب المصلحة واستقراره المالي. وتشمل التوصيات الرئيسية الحاجة إلى وضع نموذج أعمال جديد بمصادر تمويل أكثر تنوعا، وتعزيز الشراكات، وإنشاء صناديق للهبات، واستحداث رسوم للدورات الدراسية لتدخلات محددة.

رابعا – التمويل، وتنمية الموارد البشرية، والشراكات

ألف– التمويل

٣١- تُموَّل أنشطة المعهد بموارد تأتي من أربعة مصادر رئيسية هي:

(أ) الدعم المالي المقدم من الدول الأعضاء من خلال مدفوعات سنوية على أساس جدول زمني محدد يوافق عليه مؤتمر الوزراء ويعتمده؛

(ب) منحة الأمم المتحدة العادية، وهي حاليا إعانة سنوية ثابتة قدرها ٢,٤ مليون دولار، بعد زيادتها بمقدار ١ مليون دولار وافقت عليها الجمعية العامة، وتشكل هذه المنحة الأساس لميزانية المعهد البرنامجية السنوية المعتمدة؛

(ج) الموارد التي تخصصها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لتمويل برامج محددة وأنشطة تنمية القدرات؛

(د) تمويل من مصادر خارجة عن الميزانية، مثل مؤسسات التمويل المتعددة الأطراف والثنائية، ومؤسسات القطاع الخاص والشركاء الإنمائيين الآخرين.

٣٢- ويوضح الشكل الثاني حجم الدخل الذي تلقاه المعهد بين عامي ٢٠٢٠ و٢٠٢٤، مُقسَّمًا إلى ثلاث فئات. وتشير ''مساهمات الدول الأعضاء'' إلى الاشتراكات المقررة المحصلة من الدول الأعضاء في المعهد، أما ''التحويلات والمخصصات'' فتشمل منحة الأمم المتحدة بالإضافة إلى دعم الميزانية المقدم من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، بينما تتألف ''الإيرادات الأخرى'' من الموارد التي تُحشد عن طريق الشركاء الخارجيين. وبلغ متوسط الميزانية السنوية في هذا الفترة ٣ ملايين دولار.

الشكل الثاني:

فئات الدخل، ٢٠٢٠-٢٠٢٤

(بدولارات الولايات المتحدة)

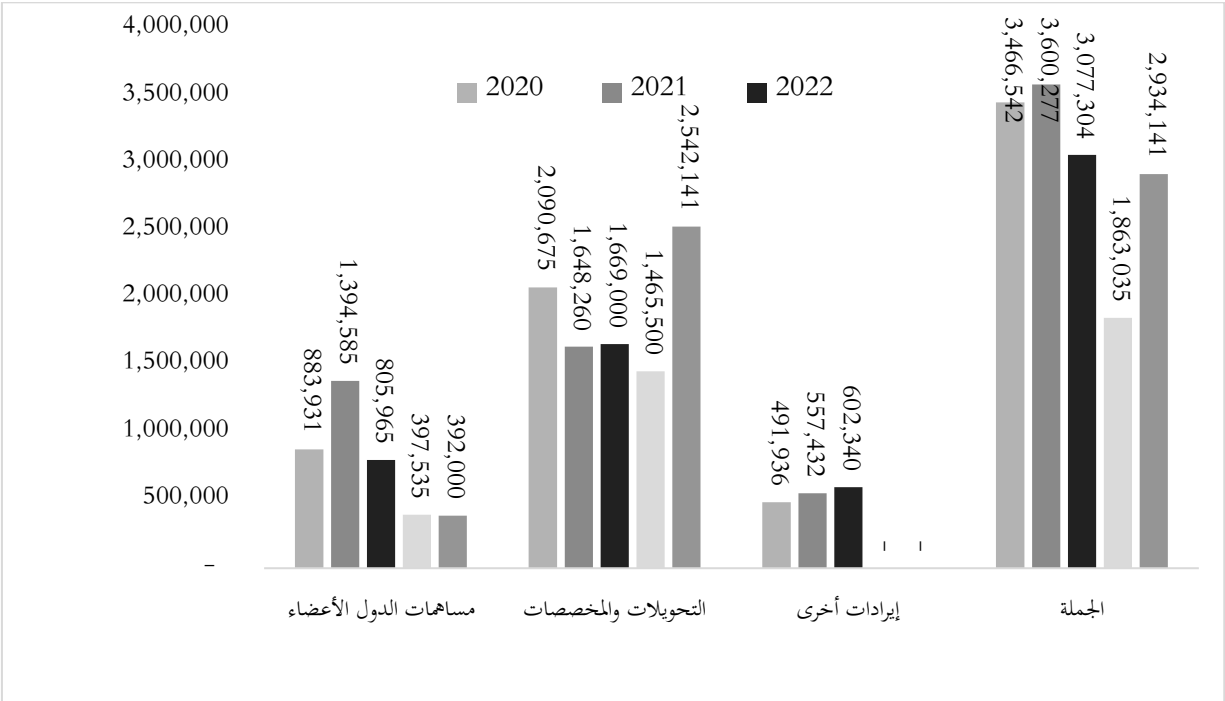

٣٣- ويبين الشكل الثالث أن مساهمات الدول الأعضاء في المعهد، بعد أن بلغت ذروتها عند ١,٥٩ مليون دولار في عام ٢٠١٩، ما برحت تتناقص باستمرار، حيث انخفضت بنسبة ٧٢ في المائة. ونتيجة لذلك، كان لا بد من استخدام الاحتياطيات القانونية للعمليات الأساسية في عام ٢٠٢٤، وهناك حاجة ماسة إلى استراتيجيات تمويل بديلة للحفاظ على الجدوى التشغيلية للمعهد.

الشكل الثالث:

مساهمات الدول الأعضاء، ٢٠١٨-٢٠٢٤

(بدولارات الولايات المتحدة)

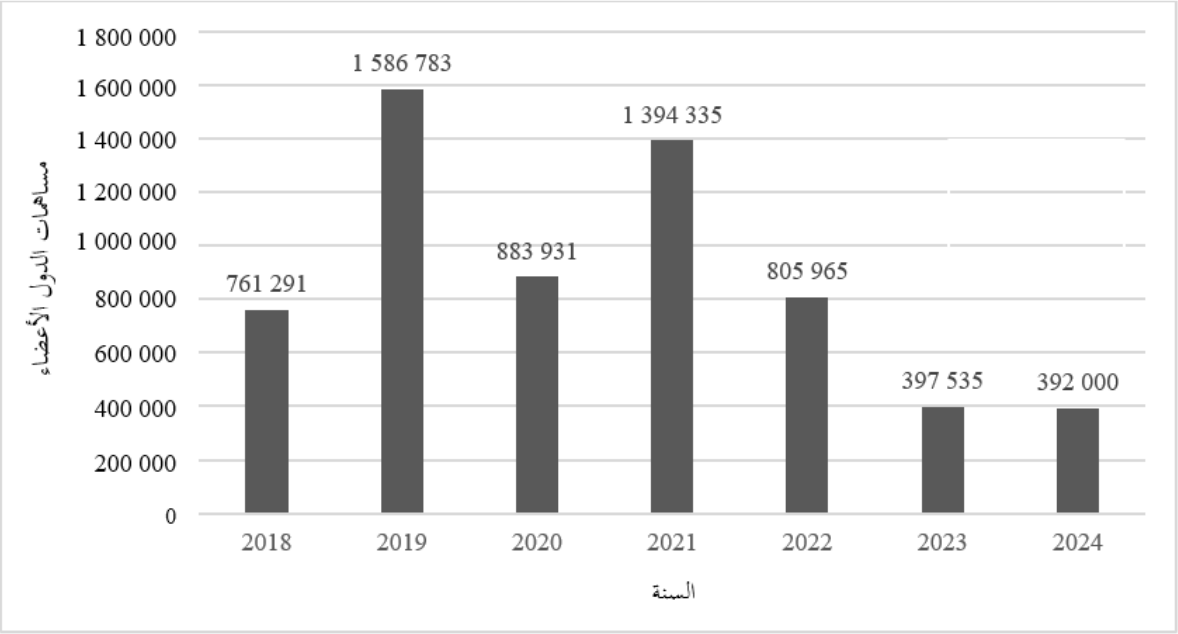

٣٤- ويقر المعهد بالدعم المالي الحيوي الذي تلقاه في عام ٢٠٢٤ من ثماني دول أعضاء (بوركينا فاسو، وجنوب أفريقيا، وزمبابوي، وسيشيل، والكاميرون، وكينيا، والمغرب، وناميبيا). فقد كانت مساهماتها التي جاءت في وقتها المناسب مفيدة لمواصلة العمليات التي اضطلع بها المعهد خلال فترة تشهد تحديات مالية كبيرة. وترد المساهمات المحصلة في عام ٢٠٢٤ في الجدول ٢.

٣٥- وقد ارتفع رصيد المتأخرات من ١٩,٤ مليون دولار في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٣ إلى ٢٠,٥ مليون دولار في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٤، وهو اتجاه تصاعدي يثير القلق ويقيّد بشدة القدرة التشغيلية للمعهد. وهذا الوضع المالي حرج بشكل خاص، بالنظر إلى أن مساهمات الدول الأعضاء قد انخفضت بنسبة ٧٨ في المائة منذ عام ٢٠١٩، كما هو مبين في الشكل الثالث. ويواجه المعهد تحديًّا كبيرًا يتمثل في تعبئة مليوني دولار في عام ٢٠٢٥ (حوالي ستة أضعاف المبلغ الذي تلقاه في عام ٢٠٢٤) للحفاظ على عملياته الأساسية واستعادة احتياطاته المستنفَدة. وتؤكد هذه الفجوة المالية الحاجة الملحة إلى تدخل استراتيجي حتى يتمكن المعهد من مواصلة الاضطلاع بولايته.

٣٦- وسيستمر المعهد في التواصل مع الدول الأعضاء في ما يتعلق باشتراكاتها، وهو بصدد مناقشة الموضوع مع السلطات المختصة في البلدان التي لديها متأخرات كبيرة غير مسددة.

الجدول ٢ :

المساهمات المقدمة في الفترة المشمولة بالتقرير حسب البلد، حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٤

(بدولارات الولايات المتحدة)

البلد	*الاشتراك السنوي المقرر*	*الاشتراك السنوي المسدد في عام ٢٠٢٤*	*المتأخرات المسددة*	*مجموع المبلغ المسدد في عام ٢٠٢٤*
بوركينا فاسو	١٥ ٠٠٠	١٥ ٠٠٠	١٥ ٠٠٠	٣٠ ٠٠٠
الكاميرون	٢٤ ٠٠٠	٢٤ ٠٠٠	—	٢٤ ٠٠٠
كينيا	٣٢ ٠٠٠	٣٢ ٠٠٠	—	٣٢ ٠٠٠
المغرب	٣٢ ٠٠٠	٣٢ ٠٠٠	—	٣٢ ٠٠٠
ناميبيا	٢٤ ٠٠٠	—	٢٤ ٠٠٠	٢٤ ٠٠٠
سيشيل	١٠ ٠٠٠	١٠ ٠٠٠	٤٠ ٠٠٠	٥٠ ٠٠٠
جنوب أفريقيا	٨٠ ٠٠٠	٨٠ ٠٠٠	—	٨٠ ٠٠٠
زمبابوي	٤٠ ٠٠٠	٤٠ ٠٠٠	٨٠ ٠٠٠	١٢٠ ٠٠٠
المجموع	**٢٥٧ ٠٠٠**	**٢٣٣ ٠٠٠**	**١٥٩ ٠٠٠**	**٣٩٢ ٠٠٠**

٣٧- وقد خفضت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بشكل كبير من الدعم الخارج عن الميزانية الذي تقدمه للمعهد، والذي بلغ ذروته عند ٢,٤٣ مليون دولار في عام ٢٠١٧ لكنه سجل بعد ذلك انخفاضا غير مسبوق، حيث بلغ ٥١ ألف دولار في عام ٢٠٢٣. ورغم أن هذا الدعم ارتفع إلى٥٤٠ الف دولار في عام ٢٠٢٤، إلا أن هذا لا يمثل سوى ٢٢ في المائة فقط من ذروة عام ٢٠١٧، وهو ما يعني أن الضغوط المالية ستستمر.

الشكل الرابع:

الدعم الذي قدمته اللجنة الاقتصادية لأفريقيا من الموارد الخارجة عن الميزانية، ٢٠١٧-٢٠٢٤

(بدولارات الولايات المتحدة)

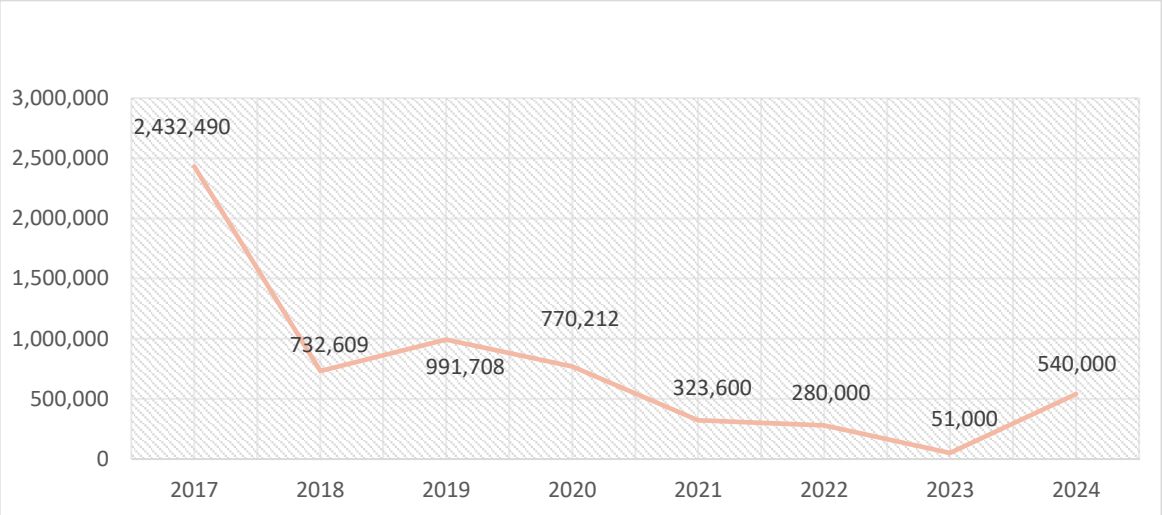

٣٨- وطلب مؤتمر الوزراء، في قراره ٢٠٢٣/١٠، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، في قراره ٢٠٢٣/١٧، إلى الأمين العام للأمم المتحدة زيادة الدعم المقدم إلى اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في سبيل تعزيز الدور الذي يؤديه المعهد في مساعدة أعضاء اللجنة. ويهدف هذا الطلب إلى تعزيز إمكانية التنبؤ بالتدفقات المالية التي يتلقاها المعهد، وهو ما يؤدي إلى النهوض بتخطيط البرامج وتقديم الخدمات على النحو الأمثل. ورغم زيادة حجم المنحة، إلا أن المخصصات الكاملة لم تُستلم بعد بسبب أزمة السيولة في الأمانة العامة للأمم المتحدة.

٣٩- ويعمل المعهد على تكييف نموذج أعماله لضمان استدامة استقراره المالي من خلال معالجة قضايا هامة مثل غياب القدرة على التنبؤ بالتمويل، ونقص الموظفين، وقلة أطر التعاون. ولتحسين أمنه المالي، أنشأ المعهد صندوقا للهبات، واستحدث دورات دراسية يتقاضى رسومًا مقابلها، وعمد إلى تنويع مصادر الدعم المالي الذي يتلقاه من مختلف الصناديق. وبالإضافة إلى ذلك، يعمل المعهد على ضمان الاستقرار المهني لموظفيه من خلال تأمين تمويل يمكن التنبؤ به والتوظيف طويل الأجل، وهو يقوم بتعزيز التعاون بين الشُّعب لرفع مستوى المواءمة مع شُعب اللجنة الاقتصادية لأفريقيا والمكاتب دون الإقليمية في ما يتعلق بالشراكات في مجال تنمية القدرات. وتهدف هذه الإجراءات إلى تعزيز الاستقلال المالي والقدرة التشغيلية للمعهد.

باء- تنمية الموارد البشرية

٤٠- ظل منصب رئيس القسم المسؤول عن التعلم الإلكتروني وإدارة المعارف وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وهو دور حاسم داخل المعهد، - شاغرا منذ ١ آب/أغسطس

٢٠٢٤، بعد تقاعد شاغل الوظيفة. وقد بدأت عملية التوظيف لاختيار من يخلفه، ومن المتوقع أن تكتمل بحلول نهاية نيسان/أبريل ٢٠٢٥.

٤١- وكجزء من الجهود المستمرة التي يبذلها المعهد لتعزيز دوره بوصفه الذراع التدريبية للجنة الاقتصادية لأفريقيا وتعزيز تعاونه مع أقسام اللجنة، أطلق مجددا شراكته مع قسم إدارة الموارد البشرية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٤ من خلال تقديم تدريب على إعادة تجهيز إدارة المعارف. واكتسب المشاركون في الوحدة التدريبية فهمًا شاملًا لقسم خدمات إدارة المعارف وتعلموا المفاهيم والعمليات والمعايير الأساسية. كما تم إبلاغهم بالتوقعات من حيث مشاركة الموظفين بوصفهم عاملين في مجال المعرفة كما تمت إحاطتهم بالأهمية الحاسمة لتعزيز ثقافة توثيق المعارف، وتبادلها ونشرها. وأصابت الوحدة التدريبية نجاحًا باهرًا، كما أن مشاركة موظفين من كيانات أخرى تابعة لمنظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، أثْرَت تجربة التعلم وعززت التعاون فيما بين الوكالات.

٤٢- وفضلا عن ذلك، عزز المعهد قدرات قوته العاملة من خلال مبادرات تدريب متخصصة. فعلى سبيل المثال، في الفترة من نيسان/أبريل إلى حزيران/يونية ٢٠٢٤، حضر ١١ موظفًا دورة تدريبية مكثفة عن الكتابة الاستراتيجية باللغة الفرنسية، مع التركيز بشكل خاص على المراسلات وكتابة التقارير. وكان الهدف من الدورة تعريف المشاركين بمبادئ الكتابة باللغة الفرنسية وفقا للاستخدام المعمول به داخل منظومة الأمم المتحدة، مع التركيز على التنظيم، والأسلوب، وظلال المعاني والاتساق. ومن خلال حلقات العمل التفاعلية، تم تعليم المشاركين كيفية وضع استراتيجيات فعالة لتحرير النصوص وتنقيحها، وتلقوا تدريبا على مبادئ الترجمة. وبالإضافة إلى ذلك، تعلم المشاركون الاستراتيجيات والأعراف المتبعة في كتابة المراسلات الروتينية، مثل رسائل البريد الإلكتروني والمذكرات، وكتابة التقارير الضافية، بما في ذلك الملخصات التنفيذية وعروض البيانات.

٤٣- وحضر ١٢ موظفًا من المعهد وغيرهم من موظفي اللجنة الاقتصادية لأفريقيا دورة تدريبية عن العلوم السلوكية وإدارة التغيير. وكان الهدف من الدورة تزويد المشاركين بالمهارات التي يحتاجون إليها لتطبيق مبادئ العلوم السلوكية في سبيل تحسين ديناميات الفريق وتعزيز الكفاءة التشغيلية والارتقاء بالتعاون. وقدمت الدورة رؤى قيمة بشأن السلوك البشري في السياقات التنظيمية، مشفوعة باستراتيجيات عملية لإدارة التغيير وتحسين أداء الفريق داخل المعهد وعلى صعيد اللجنة الاقتصادية لأفريقيا الأوسع.

جيم- الشراكات

٤٤- في عام ٢٠٢٤، انخرط المعهد في العديد من الشراكات المهمة للارتقاء بمهمته المتمثلة في تعزيز القدرات المؤسسية والبشرية في أفريقيا للتخطيط الإنمائي الفعال وصياغة السياسات.

وأسفرت هذه الشراكات، التي يرد موجز لها في الجدول ٣، عن تصميم برامج تدريبية وبحثية وتنفيذها في مختلف القطاعات.

٤٥- وتعاون المعهد مع أمانة الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران لإطلاق حلقة عمل تهدف إلى إجازة الدورة التدريبية التي تحمل عنوان ''أسس التخطيط الإنمائي''، التي تم إعدادها لتعزيز فهم مخططي التنمية للأطر والأدوات والمنهجيات اللازمة لتصميم وتنفيذ خطط فعالة تتماشى مع خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣.

٤٦- وفي جيبوتي، دخل المعهد في شراكة مع المعهد الوطني للإدارة العامة ووزارة الاقتصاد والمالية لإطلاق دورة تدريبية في مجال التخطيط الاستراتيجي. وصُممت الدورة ليستفيد منها ٣٨ مسؤولًا من الوزارات المسؤولة عن التخطيط والقطاعات الحيوية. وزَودت الدورةُ المشاركين بالأدوات والأساليب اللازمة لوضع خطط استراتيجية فعالة تتماشى مع خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣، وكذلك مع الأولويات الوطنية.

٤٧- وأبرم المعهد شراكة مع مركز 'سونغاي' لتدريب النساء والشباب في أفريقيا على ريادة الأعمال الزراعية في إطار منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية. وكان الهدف من هذا التعاون تزويد المشاركين بالمهارات والمعارف التي يحتاجون إليها للنجاح في الأعمال التجارية الزراعية، وبالتالي تعزيز التنمية الاقتصادية وتوطيد المساواة بين الجنسين. ومن خلال تركيز الشراكة على الشباب والنساء، فغنها تدعم النمو الشامل للجميع وتُعزز قدرة المجتمعات المحلية على الانخراط في الممارسات الزراعية المستدامة، وهو ما يساهم في نهاية المطاف في تحقيق الأهداف الأوسع للمنطقة لعزيز التجارة بين البلدان الأفريقية والتكامل الاقتصادي.

٤٨- وتعاون المعهد مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومؤسسة ''حلول الطاقة المتجددة لأفريقيا'' لتقديم حلقات دراسية تنفيذية ودورات تدريبية تقنية بشأن سياسات الحصول على الطاقة في أفريقيا. وتناول خلال الدورات التحديات والفرص في قطاع الطاقة، بهدف تعزيز قدرة المشاركين على تصميم وتنفيذ سياسات وأطر تنظيمية فعالة في مجال الطاقة.

الجدول ٣:

فئات الشركاء

نوع الشركاء	*عدد الشركاء*
كيانات الأمم المتحدة	٤
الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية	٣٧
المنظمات الدولية الأخرى	٥
المؤسسات الأكاديمية والبحثية	٩٢
المجموع	١٣٨

خامسا – التوقعات لعام ٢٠٢٥

٤٩- سينفذ المعهد إطاره الاستراتيجي الجديد للفترة ٢٠٢٥-٢٠٢٩. وسيسعى إلى تعزيز عروضه التدريبية من خلال تقديم دورات مميزة سيتم تصميمها وفقا لاحتياجات صانعي السياسات والممارسين الأفريقيين، مع التركيز على مجالات حيوية مثل الحماية الاجتماعية، والتخطيط الإنمائي المتكامل، والقوى العاملة الجاهزة للمستقبل، والتحول الرقمي. كما سيركز المعهد على استخدام التكنولوجيات لتقديم حلول ابتكارية للتعلم الإلكتروني من شأنها توسيع نطاق وصوله إلى المزيد من أصحاب المصلحة في جميع أنحاء القارة.

٥٠- وسيكثف المعهد جهوده لمواجهة تحدياته المالية، بما في ذلك تنويع قاعدته التمويلية لضمان استدامته على المدى الطويل. وسيسعى إلى إقامة شراكات مع عدد من أصحاب المصلحة لتعبئة موارد إضافية. وسيساعد على استقرار تدفقات التمويل الخاصة به، من خلال تصميم وتنفيذ نموذج عمل جديد. وبالإضافة إلى ذلك، سيركز المعهد على التواصل مع دوله الأعضاء لرفع مستوى مساهماتها المالية وتقليص متأخراتها من أجل استعادة احتياطياته القانونية وتعزيز قدرته التشغيلية.

٥١- وسيقود توطيد التعاون مع الاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية والشركاء الإنمائيين إلى تعزيز أوجه التآزر التي من شأنها النهوض بالخطط الإنمائية في أفريقيا. وسيستنفر المعهد شُعب اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في إطار البرنامج المتكامل لتنمية القدرات لتنسيق جهود بناء القدرات، وضمان الاتساق والكفاءة في تنفيذ تدخلات مؤثرة في مختلف الدول الأعضاء.

٥٢- ولتحسين أثره، سيمنح المعهد الأولوية لتعزيز حضوره وتواصله مع أصحاب المصلحة في عام ٢٠٢٥. وستشمل جهوده استحداث استراتيجيات اتصال محددة الهدف، وزيادة أنشطة التوعية، والتركيز على تقديم برامج عالية الجودة تتجلى قيمتها لدى شركائه. ويأمل المعهد، من خلال بناء علاقات أقوى مع دوله الأعضاء، ومع القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني، في تعزيز مكانته كشريك موثوق به في تنمية أفريقيا.

المرفق

مجموع المساهمات المقدمة منذ إنشاء المعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط، حسب البلد، والأرصدة المستحقة، حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٤

(بدولارات الولايات المتحدة)

البلد	*الاشتراك السنوي المقرر حاليا*	*إجمالي الاشتراك السنوي المقرر*	*مجموع المبلغ المسدد*	*الرصيد المستحق*
الجزائر	٨٠ ٠٠٠	٢ ٨٠٠ ٠٠٠	—	٢ ٨٠٠ ٠٠٠
أنغولا	٣٢ ٠٠٠	١ ١٢٠ ٠٠٠	٩٩٢ ٠٠٠	١٢٨ ٠٠٠
بنن	١٥ ٠٠٠	٥٢٥ ٠٠٠	٤٧٩ ٨٧٨	٤٥ ١٢٢
بوتسوانا	٢٤ ٠٠٠	٨٤٠ ٠٠٠	—	٨٤٠ ٠٠٠
بوركينا فاسو	١٥ ٠٠٠	٥٢٥ ٠٠٠	٥٢٥ ٠٠٠	–
بوروندي	١٥ ٠٠٠	٥٢٥ ٠٠٠	٧٥ ٠٠٠	٤٥٠ ٠٠٠
الكاميرون	٢٤ ٠٠٠	٨٤٠ ٠٠٠	٦٧٣ ٣٢١	١٦٦ ٦٧٩
كابو فيردي	١٠ ٠٠٠	٣٥٠ ٠٠٠	—	٣٥٠ ٠٠٠
جمهورية أفريقيا الوسطى	١٥ ٠٠٠	٥٢٥ ٠٠٠	١٦ ٧٦١	٥٠٨ ٢٣٩
تشاد	١٥ ٠٠٠	٥٢٥ ٠٠٠	٨٨ ٨٥١	٤٣٦ ١٤٩
جزر القمر	١٠ ٠٠٠	٣٥٠ ٠٠٠	—	٣٥٠ ٠٠٠
الكونغو	١٥ ٠٠٠	٥٢٥ ٠٠٠	٤٥٥ ٨٦٩	٦٩ ١٣١
جمهورية الكونغو الديمقراطية	٣٢ ٠٠٠	١ ١٢٠ ٠٠٠	—	١ ١٢٠ ٠٠٠
كوت ديفوار	٣٢ ٠٠٠	١ ١٢٠ ٠٠٠	٩٩٤ ٧٧٧	١٢٥ ٢٢٣
جيبوتي	١٥ ٠٠٠	٥٢٥ ٠٠٠	—	٥٢٥ ٠٠٠
مصر	٨٠ ٠٠٠	٢ ٨٠٠ ٠٠٠	٢ ٤٨٠ ٠٠٠	٣٢٠ ٠٠٠
إريتريا	١٥ ٠٠٠	٤٥٠ ٠٠٠	—	٤٥٠ ٠٠٠
إسواتيني	٢٠ ٠٠٠	٧٠٠ ٠٠٠	٥٦٨ ٧٧٠	١٣١ ٢٣٠
إثيوبيا	٣٢ ٠٠٠	١ ١٢٠ ٠٠٠	٤٠ ٥٨٠	١ ٠٧٩ ٤٢٠
غينيا الاستوائية	١٠ ٠٠٠	٣٥٠ ٠٠٠	٢٦٠ ٠٠٠	٩٠ ٠٠٠
غابون	٢٠ ٠٠٠	٧٠٠ ٠٠٠	٤٠ ٠٠٠	٦٦٠ ٠٠٠
غامبيا	١٠ ٠٠٠	٣٥٠ ٠٠٠	٣٠٤ ٨٧٣	٤٥ ١٢٧
غانا	٣٢ ٠٠٠	١ ١٢٠ ٠٠٠	٩٥٤ ٦٠٠	١٦٥ ٤٠٠
غينيا – بيساو	١٠ ٠٠٠	٣٥٠ ٠٠٠	٣٠ ٠٠٠	٣٢٠ ٠٠٠
غينيا	٢٠ ٠٠٠	٧٠٠ ٠٠٠	١٦٠ ٠٠٠	٥٤٠ ٠٠٠
كينيا	٣٢ ٠٠٠	١ ١٢٠ ٠٠٠	١ ١٢٠ ٠٠٠	—
ليسوتو	١٥ ٠٠٠	٥٢٥ ٠٠٠	٤٦٥ ٠٠٠	٦٠ ٠٠٠
ليبريا	١٥ ٠٠٠	٥٢٥ ٠٠٠	٣٠ ٠٠٠	٤٩٥ ٠٠٠
ليبيا	٨٠ ٠٠٠	٢ ٨٠٠ ٠٠٠	١ ١٤٦ ١٥١	١ ٦٥٣ ٨٤٩
مدغشقر	٢٠ ٠٠٠	٧٠٠ ٠٠٠	٦٠٧ ٠٤٠	٩٢ ٩٦٠

البلد	الاشتراك السنوي المقرر حاليا	إجمالي الاشتراك السنوي المقرر	مجموع المبلغ المسدد	الرصيد المستحق
ملاوي	١٥ ٠٠٠	٥٢٥ ٠٠٠	٤٠٥ ٠٠٠	١٢٠ ٠٠٠
مالي	١٥ ٠٠٠	٥٢٥ ٠٠٠	٤٩٥ ٠٠٠	٣٠ ٠٠٠
موريتانيا	١٠ ٠٠٠	٣٥٠ ٠٠٠	٣٠ ٠٠٠	٣٢٠ ٠٠٠
موريشيوس	١٥ ٠٠٠	٥٢٥ ٠٠٠	—	٥٢٥ ٠٠٠
المغرب	٣٢ ٠٠٠	١ ١٢٠ ٠٠٠	١ ٠٤٨ ٩٠٢	٧١ ٠٩٨
موزامبيق	٣٢ ٠٠٠	١ ١٢٠ ٠٠٠	٣٤٠ ٩٤٣	٧٧٩ ٠٥٧
ناميبيا	٢٤ ٠٠٠	٧٩٢ ٠٠٠	٧٦٨ ٠٠٠	٢٤ ٠٠٠
النيجر	١٥ ٠٠٠	٥٢٥ ٠٠٠	٢٤ ٩٧٥	٥٠٠ ٠٢٥
نيجيريا	٨٠ ٠٠٠	٢ ٨٠٠ ٠٠٠	٢ ٢٩٠ ٣٣١	٥٠٩ ٦٦٩
رواندا	١٥ ٠٠٠	٥٢٥ ٠٠٠	١٨٠ ٠٠٠	٣٤٥ ٠٠٠
سان تومي وبرينسيبي	١٠ ٠٠٠	٣٥٠ ٠٠٠	١٠ ٠٠٠	٣٤٠ ٠٠٠
السنغال	٢٤ ٠٠٠	٨٤٠ ٠٠٠	٧١٩ ٤٨٠	١٢٠ ٥٢٠
سيشيل	١٠ ٠٠٠	٣٥٠ ٠٠٠	٣٥٠ ٠٠٠	—
سيراليون	٢٠ ٠٠٠	٧٠٠ ٠٠٠	٦٢٠ ٠٥٥	٧٩ ٩٤٥
الصومال	١٠ ٠٠٠	٣٥٠ ٠٠٠	—	٣٥٠ ٠٠٠
جنوب أفريقيا	٨٠ ٠٠٠	٢ ٤٠٠ ٠٠٠	١ ٠٤٠ ٠٠٠	١ ٣٦٠ ٠٠٠
السودان	٣٢ ٠٠٠	١ ١٢٠ ٠٠٠	١ ٠٢٤ ٠٠٠	٩٦ ٠٠٠
جمهورية تنزانيا المتحدة	٢٤ ٠٠٠	٨٤٠ ٠٠٠	٦٩٦ ٠٠٠	١٤٤ ٠٠٠
توغو	١٥ ٠٠٠	٥٢٥ ٠٠٠	٤٦٥ ٠٠٠	٦٠ ٠٠٠
تونس	٢٤ ٠٠٠	٨٤٠ ٠٠٠	٤١٠ ٤٧١	٤٢٩ ٥٢٩
أوغندا	٢٤ ٠٠٠	٨٤٠ ٠٠٠	٦٩٢ ٩٧١	١٤٧ ٠٢٩
زامبيا	٣٢ ٠٠٠	١ ١٢٠ ٠٠٠	١ ٠٥٦ ٠٠٠	٦٤ ٠٠٠
زمبابوي	٤٠ ٠٠٠	١ ٤٠٠ ٠٠٠	١ ٤٠٠ ٠٠٠	—
المجموع	**١ ٣٥٨ ٠٠٠**	**٤٧ ٠٠٧ ٠٠٠**	**٢٦ ٥٧٥ ٥٩٩**	**٢٠ ٤٣١ ٤٠١**